معهد نيسان للوعي الديمقراطي

الرقابة الشعبية للخدمات العامة والبيئة

ورقة سياسات عامة

مركز الدراسات والبحوث في معهد نيسان للوعي الديمقراطي

٢٠٢١

(تفعيل الدور الرقابي البيئي والخدمي)

ورقة سياسات عامة

اب 2021

اعداد: فلاح حسن الاميري

مراجعة: فاطمة مهدي سلطان

اشراف: الدكتور نايف محسن عزيز

مركز الدراسات والبحوث في معهد نيسان للوعي الديمقراطي

العراق – البصرة

/https://www.nissan-ngo.com

E: nisann2014@gmail.com

: INSTITUTE.NISSAN@

07721116090 - 07827838677

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	الملخص التنفيذي، بيان المشكلة	3
2	المقدمة، الرقابة، الرقابة البيئية	4
3	الرقابة الرسمية، الرقابة التشريعية، الرقابة الشعبية	5
4	الرقابة الدولية، وظائف الرقابة	6
5	متطلبات الرقابة، أهمية الرقابة والتدقيق البيئي	7
6	التكنولوجيا الحديثة والرقابة، الشرعية للرقابة الشعبية، استخدام التكنولوجيا في الرقابة	8
7	تطبيق كربلاء الذكية	9
8	،النتائج	11
9	التوصيات، المصادر	12

الملخص التنفيذي:

الرقابة في العراق كمحور رئيسي في الوضع الحالي باتت شبه معدومة او لا وجود لها في المؤسسات الحكومية، ولا نعني هنا الرقابة بشكلها العام وانما الرقابة البيئية والخدمية محور البحث، تعد الرقابة العامل الاساسي لتقويم وتنضيج العمل، فمهما كانت خطة العمل دقيقة ومحكمة ومخططة وفق سقف زمني ومتناسبة مع الواقع والامكانيات فلابد من وجود متابعة ورقابة حكومية ومجتمعية، كما لا بد من وجود رقيب دائم ، وهذه الرقابة الدائمة تخدم المؤسسة الحكومية قبل المستفيدين من الخدمات، كما انها تحد من الملوثات وانتشارها، وتقلل تكاليف الانفاق العام، وكل ما كانت الرقابة عالية كانت الخدمات افضل وكانت الملوثات اقل وتكاليف الانفاق العام مخفضة، وكذلك تكون هنالك مساحة كبيرة من اشراك عدد اكبر من المراقبين وهو مؤشر جيد في التشاركية الديمقراطية في النظام الجديد، ان ما يعاني منه المجتمع العراق بشكل عام ومحافظة البصرة بشكل خاص ليس ضعف الموارد المالية او البشرية، وانما

في مجال البحث هنا سنقدم تشخيص للمشكلة المعنية بالرقابة التي تخص الخدمات والتلوث البيئي.

بيان المشكلة:

الواقع البيئي والخدمي في محافظة البصرة مع انحسار الرقابة

بينما تمر على البصرة موازنات ضخمة طوال هذه السنين، وتناوب الحكومات المحلية عليها، فقد شهدت هذه المحافظة واقعا بيئيا معقدا وتعرضت لازمات بيئية متكررة منذ عقد السبعينيات مع ارتفاع نسبة الاستخراج النفطي مرورا بعقد الثمانينيات والحرب العراقية- الايرانية التي حصلت منها محافظة البصرة الضرر الاكبر دون المحافظات الباقية ، حتى عقد التسعينيات والاهمال التراجع في البنى التحتية والتدمير الحاصل بعد حرب 1991، فقد حصلت محافظة البصرة على اضرار وتدمير للبنى التحتية ، كما شهدت البصرة ابان هذه الحرب لتعرض الى وابل من المقذوفات الحربية ذات التدمير العالي والاشعاع، كون محافظة البصرة حدودية مع الكويت وما جرى من معارك عسكرية فيها وعلى اراضيها، وحتى بعد دخول قوات التحالف واسقاط النظام السابق تكرر المشهد مرة اخرى ولعله بكميات اكبر، وبعد توقيع العراق على جولات التراخيص النفطية وتحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد ريعي احادي يعتمد على انتاج النفط، وحسب النسب في الانتاج تشكل البصرة النسبة الاعلى من هذه الانتاج كما انها تشكل تقريبا 90% من الايرادات العامة للموازنات الاتحادية، فقد تحملت البصرة الجزء الرئيس من التلوث جراء هذا الاستخراج النفطي بغض النظر عن الانعكاسات الاخرى نتاج هذه الاستخراجات والاستكشافات النفطية التي سببت في تجريف الاراضي الزراعية وتحولها الى مناطق سكنية بسبب ارتفاع اسعار الاراضي والعقارات من اثر المحرمات النفطية مثل ما نص عليه قانون (84 لسنة 1985) كما يشهد واقها الخدمي الى تذبذب في جهاز الادارة في تقديم الخدمات، فالمقارنة بين التخصيص المالي من الموازنة المحلية حاليا وبين تقديم الخدمات نجد ان هنالك فجوة كبيرة وهدر ضخم في عملية الانفاق العام، وهذا لا يعني ان الاموال قد لا تصرف وانما عملية استغلال هذه الاموال بكفاءة عالية وادارة جيدة لتقديم الخدمات العامة و دون الرقابة عليها ومتابعتها شهد تراجع في الجهاز الخدمي في محافظة البصرة، كذلك تردي واقع الرقابة على تقديم الخدمات، من المؤكد انه توجد الكثير من المشاريع الاستثمارية الكثيفة لرأس المال في مجال البنى التحتية ، لكن هنالك امر واضح للعيان حول مواضيع التلوث وسوء الخدمات في بعض القطاعات ومنها ما يتعلق بالمواطنين بشكل مباشر، حيث ان المخصص من الموازنة المحلية الى مديرية البلدية يقدر سنويا ب 33 مليار دينار لمركز المدينة لخمس شعب من اصل سبعة ، حيث الشعبتين الاخريات محالة الى القطاع الخاص ، ويكون ضمن المبالغ المخصصة اجور العمال والمقدر عددهم 3500-3700 عامل تنظيف[1].

وبالرغم من ارتفاع نسبة التخصيصات المالية لكن واقع البصرة لازال واضحا تراكم النفايات في مناطقها، وكذلك نفس الحال لبقية الخدمات مثلا المجاري وشبكة المياه وبقية الخدمات العامة. مع بقاء الحال والاستعراض

[1] تصريح مدير قسم التنظيف في بلدية البصرة ماجد عبد الحميد بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠٢١، المربد.

السلبي في مواقع التواصل الاجتماعي من قبل مواطنين قد لا يكون أصل نشر شكواهم في مواقع التواصل الاجتماعي هي حقيقة الوصول الى حل، وانما من اجل استعراض شخصي او دوافع غير معروفة (سياسية او شخصية) ليس الهدف منها ايصال شكوى او تقصير من دائرة ما، ولعل القسم منها حقيقي، لكن هنا يأتي دور الاصغاء والعمل على تلك الشكوى هل هو ملزم على الدائرة المعنية للشكوى؟ هل هي طريقة قانونية تتوافق مع الاجراءات والتعليمات الوظيفية؟ هل هي شكوى مهنية قابلة للتحقيق وضمن صلاحية دوائر المحافظة؟ هل هي موجهه بدقة الى دائرة ما؟ وما هو المراد منها؟

الكثير من التساؤلات قد تثار حول الشكاوى المطروحة بمواقع التواصل، وهل هنالك إلزام قانوني على الدوائر للوصول لها ووضع الحلول؟

والكثير مما حصل من مشاكل للأشخاص ومسؤولين جراء استعراض تلك الشكاوى في مواقع التواصل الاجتماعي.

مقدمة:

تعد الادارة واحدة من اهم الادوات للسياسات العامة وقيادة شؤون الدولة ، فلكما كانت ذات طابع مخطط ومتقن وحديث كانت النتائج اكثر نضوجا ، ولا تتكامل الادارة مالم تكون هنالك ادواتها في المتابعة والرقابة ومنها أصبحت الرقابة البيئية والخدمية إحدى الأدوات الإدارية المهمة المستخدمة في الإدارة البيئية السليمة، والرقابة البيئية وظيفة بالغة الأهمية في النظام الإداري والفني للمؤسسات العاملة في مجال البيئة و سعيها هو بلوغ التنمية البيئية المستدامة وسبيلها في ذلك تقويم الأداء الإداري والبشري، وتوجيهه يضمن الحد من التعديات والتجاوزات علي البيئة من ناحية ورفع كفاءة ومستوي الأداء البيئي ومخرجاته من ناحية أخرى، كما تعمل الرقابة على تخفيض الانفاق العام وتعظيم الموارد، اسهاما فاعلا وحقيقيا وفق تجارب دولية سابقة و تجارب في الادارة العامة.

الرقابة:

الرقابة بشكل عام:

هي الإشراف على وظيفة أو عمل ما، وتعتمد على دور الإدارة في التأكد من تطابق أنشطة بيئة العمل مع القوانين[2] وتُعرَّف الرقابة بأنّها: تنفيذ السلطة المعتمدة على الإشراف على سلوك ما، أو تنظيم تطبيق العملية ذات الطبيعة الميكانيكيّة[3] ومن التعريفات الأخرى للرقابة التحقق من نجاح شيء ما، وذلك عن طريق تنفيذ مقارنة بين مجموعة من المعايير.

الرقابة البيئية:

ان الرقابة البيئية لا تختلف بشكل كبير عن الرقابة العادية التي تمارسها الاجهزة العليا[4]، كما من الممكن تضمين الرقابة البيئية في الرقابة المالية، ورقابة الالتزام، ورقابة الاوامر، وتغطي اعمال رقابة الاداء في العادة العناصر الثلاثة، الاقتصاد ، الفاعلية، الكفاءة، وتم تبني عنصرا رابعا وهو (البيئة) حيث يعتمد بحد كبير على صلاحيات الاجهزة العليا للرقابة و السياسات الحكومية البيئية لدول تلك الاجهزة.

قد يكون مفهوم التنمية المستدامة جزءا من التعريف، على ان يكون هذا المفهوم جزءا من السياسات الحكومية أو البرنامج المراد اخضاعه للرقابة. وقد لا تتضمن انشطة مجموعة العمل الفحوصات النتيجة ذات الطبيعة الاكثر

---

[2] تعريف و معنى الرقابة في معجم المعاني الجامع، المعاني.

[3] https://www.lexico.com/definition/control

[4] الانتوساي، نتائج الاستبيان الثالث حول الرقابة على البيئة، ٢٠٠١.

فنية مثل تلك المنفذة من قبل القطاعين العام والخاص على حد سواء، وتلك الاعمال التي تعتبر جزءا من الاعمال الرقابية لمؤسسات القطاع الخاص.

أنواع الرقابة:

وللرقابة البيئية العديد من المصادر يكاد يكون أبرزها بل وأهمها الرقابة الرسمية والرقابة التشريعية والرقابة الشعبية والرقابة الدولية والتي يمكن بيانها كالتالي:

الرقابة الرسمية:

وهي الرقابة النابعة من الجهاز البيئي الرسمي الممثل للدولة وتعبر عنه في العراق وزارة البيئة والدوائر التابعة لها، وهي الهيئة العامة للبيئة والتي تشمل رقابتها الأجهزة الحكومية علي حد سواء بغرض الحرص على ضمان تنفيذ متطلبات التنمية دون الإضرار والتأثير في البيئة متسلحة بذلك بمجموعة من القوانين والتشريعات والضوابط والمعايير البيئية، كما تتضمن رسم السياسات العامة ومقترح مشروعات اختصاصية وتقديم تقارير دورية عن واقع البيئة. وعلى الرغم من أن الرقابة الرسمية هي المصدر الأساسي لمعالجة الخلل والقصور في مشاريع التنمية وبالتالي فإنه يقع على عاتقها ضرورة اتخاذ قرارات سريعة وصارمة في بعض الأحيان،

إلا أنه يجب أن يتم فيها قدر المستطاع مراعاة الاعتبارات الأخرى وبالأخص الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بل والعسكرية كذلك وأن يتم التدرج في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق تلك الرقابة وبما يضمن بشكل أساسي عدم الإضرار بالصحة العامة للمواطنين والمقدرات الطبيعية للدولة[5].

الرقابة التشريعية:

هي نوع من أنواع الرقابة الشعبية التي تمارس بواسطة ممثلي الشعب في الهيئة التشريعية أو الرقابية في الدولة ويعبر عنها في العراق (مجلس النواب و مجالس المحافظات) والذي تشمل رقابته أداء المؤسسة أو الجهاز الحكومي المعني بالشأن البيئي وهي وزارة البيئة كما تشمل رقابته أداء بقية مؤسسات الدولة من خلال لجنة شؤون البيئة في البرلمان، وعادة ما تؤثر درجة التطور السياسي في أسلوب الرقابة ففي حين تسعي المجالس الديمقراطية في بعض دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتشكيل لجان لتقصي الحقائق فإننا نجد أن لبعض الدول الأخرى كالدول الإسكندنافية معيارا أو أسلوبا آخر لفرض الرقابة يتمثل في إيجاد موظف يسمي أمبودسمان (Ombudsman) او (ديوان المظالم) تمنح له سلطات واسعة تتمثل في البحث والتحري عن أي معلومات أو شكاوي تصل إليه من الجمهور أو الموظفين الرسميين أو من الصحافة أو أعضاء السلطة التشريعية.[6]

الرقابة الشعبية:

وهي الرقابة التي تمارسها الجماهير من مواطنين ومقيمين على حد سواء وتأخذ هذه الرقابة أشكالا وأنواعا متعددة وتسير في قنوات مختلفة فقد تأخذ الصفة الإيجابية من اقتراحات وتنبيهات وتعاون وتضامن بل ومشاركات عملية مباشرة وقد تأخذ نقيض ذلك من أشكال الشكاوى والمقاومات وربما المظاهرات والاحتجاجات.

ولهذه الجماهير وسائل متعددة في إظهار مفهومها للرقابة (سلبيا أو إيجابيا) فهي قد تستغل الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية لهذا الغرض كما قد تظهر مظاهر الرقابة عن طريق الجمعيات والتنظيمات الشعبية مثل منظمات المجتمع المدني (NGOS) والنقابات، وقوى الضغط السياسي والاجتماعي والاقتصادي في

---

[5] وزارة البيئة العراقية، http://moen.gov.iq/

[6] انفستوبيديا، https://www.investopedia.com/terms/o/ombudsman.asp

البلاد وتزيد فرص هذه الرقابة وتقويها كلما ازدادت الحرية والديمقراطية في الدولة إلا أنها قد تؤثر سلبا في بعض الأحيان على متخذي القرار البيئي في الدولة وتزيد من المخاوف الشعبية في حال عدم استناد هذه الرقابة إلي أسانيد ودراسات علمية واضحة بل وتصل درجات السلبية مداها في حال تدخلت الاعتبارات الشخصية في التوجيه والتأثير المباشر وغير المباشر علي الجماهير[7].

الرقابة الدولية:

وهي الرقابة النابعة من المؤسسات والمنظمات والاتفاقيات الدولية وتأخذ هذه الرقابة في أحيان كثيرة صفة الإلزام على الدول المنتسبة إليها في حين أنها تأخذ الصفة الرقابية والإشراف في أحيان أخرى.

وعلى الرغم من أن هذا النوع من الرقابة قد لا يكون ملموسا لدى الشارع العام أو حتى المجال التشريعي في بعض الأحيان لأبتعاده عن الاعتبارات الشخصية والضغوط الإعلامية إلا أنه يعتبر حجر الزاوية في تفعيل وتطوير العمل البيئي، ذلك أن البعد الدولي هو المقياس الرئيسي للدول في تأكيد نجاحاتها البيئية كما أن التواجد الدولي الناجح للدول يؤدي بالضرورة إلي تطوير وسائلها الرقابية واستقطاب الكفاءات والخبرات اللازمة لتطبيقها بالإضافة إلي أن هذا النوع من الرقابة قد يؤدي في النهاية في بعض الأحيان إلي تطبيق جزاءات دولية أو خسائر اقتصادية في حال عدم تطبيق الدول لقرارات المنظمات والاتفاقيات الدولية ومن أمثلة هذا النوع من الرقابة اتفاقيات التصحر والتنوع البيولوجي والأوزون واتفاقية بازل والتغير المناخي وغيرها[8].

وظائف الرقابة[9]:

للرقابة البيئية وظائف عديدة نذكر منها:

- التأكيد على تطبيق البرامج والأنشطة والمشاريع التنموية وفق متطلبات الاستراتيجية العامة للدولة والمعايير والاشتراطات البيئية المنظمة لها.
- التأكيد على توافق التطبيق والتنفيذ الميداني للمشاريع الحكومية والخاصة مع الخطط والأهداف العامة للمؤسسات البيئية العاملة في الدولة.
- متابعة الحد من السلوك البشري السلبي المتعمد وغير المتعمد على المقدرات الطبيعية البيئية للدولة من خلال برامج فنية وإدارية واضحة وكوادر بشرية مدربة.
- التأكيد على تنفيذ المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة للاشتراطات والقوانين والأنظمة البيئية في مجالات عملها في القطاعات التنموية والصناعية والعسكرية والنفطية وغيرها بما يضمن تطابق أدائها مع دراسات المردود البيئي المعدة لها مسبقا والمعايير البيئية المقررة.
- رصد نتائج الأداء البشري في مجالات عمل المؤسسات البيئية فيما يتعلق برقابته للمشاريع التنموية والنظام البيئي الطبيعي مما سيدفع باتجاه تصحيح الأخطاء والارتقاء بمستوي الأداء والعمل على حد سواء.
- الكشف عن جوانب النقص والقصور والعقبات والأخطاء الناتجة عن تنفيذ البرامج والخطط وما يتطلب الأمر لتصحيح الوضع القائم.

---

[7] مجلة الفكر، برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين(كابدال) في إطار تفعيل دور المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي-دراسة في التحديات التنظيمية والاجتماعية- الكاتب: برقيقة يوسف. دوش الهادي، تونس، ٢٠١٦.

[8] الانتوساي، وضع الرقابة والمراجعة البيئية في دول المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الاستبيان الخامس، ٢٠٠٧

[9] تقييم اداء التدقيق وفق توصيات كوسو مخاطر المؤسسات، ثابت حسان ثابت، جامعة نينوى، كلية هندسة الالكترونيات، قسم هندسة الحاسوب والمعلوماتية، الموصل،٢٠١٨.

متطلبات الرقابة[10]

١- وضع خطط رقابية واضحة ومدروسة وقابلة للتطبيق ومحسب الإمكانات البشرية والمادية المتوافرة.
٢- توجيه المواطنين والمقيمين ورفع قدراتهم ومعارفهم البيئية بما يحقق سد ثغرات المعرفة لديهم وبالتالي تقليل السلوكيات الخاطئة نحو البيئة.
٣- إعداد حملات توعية بيئية مستمرة ومكثفة طوال العام تعمل على مسايرة متطلبات التنمية مما يعمل على تحقيق الرضا النفسي والاجتماعي والبيئي للمواطنين وهو ما سيحقق بالتالي تنمية الرقابة الذاتية لديهم.
٤- الحرص والتأكيد على أهمية إيجاد عناصر ترغيب وتحفيز للعاملين في مجال رصد التجاوزات والسلوكيات الخاطئة نحو البيئة وصولا إلى الرقابة المستهدفة من خلال الدفع قدر المستطاع بالمكافآت المادية والمعنوية لهم.
٥- التواصل والاستمرار وكذلك تكثيف الدراسات والأبحاث والتقارير الدورية في مجال التجاوزات البيئية ومتطلبات واحتياجات ونواقص العملية الرقابية وقياس درجات الوعي للمواطنين والمقيمين باستمرار.
٦- عدم التركيز على قطاعات معينة في المجتمع دون سواها وضرورة الاهتمام المكثف بالقاعدة الرئيسية بالمجتمع مع عدم إغفال توجيه الاهتمامات إلى القطاع الحكومي والقطاع الخاص وبأنشطته الصناعية والسياحية والعسكرية وفي كافة القطاعات التنموية الأخرى.

أهمية الرقابة والتدقيق البيئي[11]

- تعتبر الرقابة المصدر الرئيسي في توفير المعلومات اللازمة لمساعدة متخذ القرار على اتخاذه في الأوقات المناسبة، وخصوصا في حالات بلوغ التعديات والتجاوزات والأخطاء حدود المعايير والاشتراطات البيئية الموضوعة مما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيئة وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى.
- اكتشاف المساوئ والأخطاء والمشاكل التي تعتري النظام الإداري للمؤسسات البيئية سواء كان في نطاق الإشراف أو التنفيذ وهو بالتالي ما يؤدي إلي تحسين أدائه ورفع كفاءته.
- ردع وكبح بعض الأفراد والمؤسسات ممن قد يتعمدون القفز على القوانين والضوابط البيئية لأسباب مختلفة وقد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها.
- تطوير قدرات وإمكانات وملكات الكوادر الفنية العاملة على تطبيقها وزيادة حصيلتهم الفكرية والثقافية والعلمية في مجال عملهم.
- توفير رؤية واضحة لمتطلبات تطوير وتحديث البرامج العلمية المتبعة من قبل المؤسسات العاملة بالبيئة (من حيث رصد وجلب العينات وتوجيه الدراسات والإرشادات البيئية وبرامج التدريب وسياسات التعيين وغيرها) ومدي نجاح الخصوص مه أهميتها في تحديد الأولويات اللازمة لذلك.

- اما من ناحية تقويم الاداء من خلال الرقابة الشعبية والمجتمعية فهو عنصر مهم من ناحية تعزيز اسس الديمقراطية والتشارك في صنع القرار فيما يخص الحقوق المتمثلة بما جاء في الدستور العراقي من حق الحصول على حياة كريمة وبيئة نظيفة، كحق مشروع بما ضمنه المشرع العراقي وفق المعايير الدولية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الملزمة للتطبيق في الدول الاعضاء للجمعية العامة للأمم المتحدة.[12]

---

[10] مصدر سابق
[11] نموذج مقترح لتطوير نظام الرقابة الداخلية على تكاليف التلوث البيئي في الشركة العامة للإسمنت الشمالية، فيحاء عبد الخالق البكوع، بلال أمجد الصائغ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل، تنمية الرافدين العدد ٩٧ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠، ص ١٥٧
[12] رؤية الباحث

التكنلوجيا الحديثة والرقابة:

شهدت التغيرات في عالم التكنلوجيا والحوكمة الالكترونية تقدما كبيرا في السنوات الاخيرة على مستوى العالم، وقد استغلت هذه التكنلوجيا والتقنيات في عالم الادارة بشكل ممتاز، حيث قصرت عمليات ادارية كثيرة منها ما يخص الموظف ومنها ما يخص المواطنين، حيث تم ادخالها ضمن العمليات الادارية والمالية والنقدية والرقابة في مجال الحوكمة الالكترونية في الادارة لتسهيل العمليات الادارية او انشاء قاعدة بيانات، والحكومة الالكترونية هي وسيلة لتحسين الاداء الحكومي ليصبح اكثر كفاءة وفاعلية، والحكومة الالكترونية تؤدي الى زيادة الشفافية والفعالية في ادارة الدولة، وعليه فان اعتماد الحكومة الالكترونية يشكل عملية تغيير من شانها ان تساعد على توسيع مجالات المواطنين ورجال الاعمال للمشاركة في الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة كما توفر امكانية اشراك المواطنين والمجتمع المدني في مناقشة السياسات العامة من خلال الحوار المباشر، ودعم اتخاذ القرارات، وصياغة السياسات بشكل متفهم اكثر للمواطنين واحتياجاتهم، ان عملية ادخال التكنلوجيا في الادارة ومنها الى الرقابة بكل اشكالها تعطي كفاءة وجودة وهذا يعتمد على الاستخدام النوعي لهذه التكنلوجيا، قد لا تقتصر الحكومة الالكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات للمواطنين ، انما هي فكر متطور يعيد صياغة المؤسسات بشكل جديد له ابعاده الادارية والاجتماعية والسياسية، كما انها لا تقتصر على تقديم خدمات الكترونية للمستفيدين وانما تمثل اساليب الكترونية لإنجاز كافة الاعمال التي تتم داخل وخارج المؤسسات، كما ان الديمقراطية هي احد الاهداف الرئيسية للحكومة الالكترونية ، كما ان الحكومة الالكترونية تمثل عقدا جديدا بين المؤسسات والمستفيدين حيث يتحول المستفيد من متلق للخدمة الى مشارك في صنع القرار .

الشرعية للرقابة الشعبية:

تأتي عملية الرقابة في المراتب الاولى في الادارة العامة و الحكومة الالكترونية، ففي النظم الديمقراطية، تكون التشاركية في صياغة السياسات العامة وصناعة القرار من اولويات السلطة العامة تشريعيا وتنفيذيا، حيث تنبع هذه التشاركية من اول لحظة في تكوين وتأسيس الحكومات ذاتها في العملية الانتخابية وتشكيل الحكومة وملامحها، وكما ورد في الدستور العراقي لعام 2005 في المادة الخامسة(الشعب مصدر السلطات وشرعيتها)، وهنا وضح المشرع عمومية السلطات في كافة انواعها مصدرها هو الشعب، وهذا يعطي للرقابة الشعبية الشرعية والمشروعية في عملها من قبل الافراد او المؤسسات غير الحكومية من منظمات واتحادات ونقابات او تجمع مجتمعي

استخدام التكنلوجيا في الرقابة:

كثيرة هي التجارب العالمية التي سخرت التكنلوجيا في تقديم الخدمات العامة والرقابة عليها، قد لا نبتعد كثيرا عن تجارب دولية عن العراق ،فالتجربة العربية الرائدة في السعودية والامارات وبعض دول الخليج العربي، خير مثال على ذلك في تسخير التقنيات الحديثة والتكنلوجيا ، بغض النظر انهم تأخروا عن بقية الدول المتقدمة، لكنهم استطاعوا صياغة سياسة جديدة تتماشى مع التقدم العلمي والتكنلوجي، ففي دولة السعودية العربية قامت السلطات بتوفير عدة تطبيقات سهلة الاستخدام عن طريق الاجهزة اللوحية واجهزة الهواتف المحمولة حيث يتيح مقدمي خدمات الانترنت في السعودية استخدام تطبيقات الجوال التابعة للجهات الحكومية بشكل مجاني، ومنها:

- تطبيق أبشر وموقع وزارة الداخلية
- تطبيق بلاغ تجاري وموقع وزارة التجارة والاستثمار
- تطبيق أسعفني وموقع هيئة الهلال الأحمر السعودي
- تطبيق صحة وموقع وزارة الصحة
- تطبيق فزعه وموقع الدفاع المدني
- تطبيق كلنا أمن وموقع مديرية الأمن العام
- تطبيق قياس وموقع قياس
- تطبيق حساب المواطن وموقع حساب المواطن

وكثير من التطبيقات التي تقدم بالمجان للمواطنين في السعودية وكذلك معظم دول الخليج العربي ومنها الامارات حيث قامت بتطوير قطاع المراقبة والخدمات العامة الى اعلى مستوياته، واصبحت من الدول الرائدة في مجال تقديم الخدمات.

اما في العراق فكنت كانت هنالك تجارب اهمها ما عملت عليه محافظة كربلاء، تطبيق اليكتروني يتيح للمواطنين تقديم الشكاوى والمقترحات دون عناء لمراجعة الدوائر الحكومية.

تطبيق كربلاء الذكية:

هو تطبيق اليكتروني متاح عبر متجر الشراء الالكتروني (Google Play) يمكن للمواطنين تثبيته على الهاتف المحمول او الحواسيب، وهو اول تطبيق تعتمده الحكومات المحلية في عملها من جانب تقديم الخدمات او استقبال شكاوى المواطنين، او اقتراحات الزائرين والمواطنين، فهو يتيح مراقبة الاداء الخدمي والبيئي وبنفس الوقت يستطيع من خلاله تقديم واستقبال شكاوى المواطنين، حيث هنالك امكانية متاحة داخل التطبيق بعد تثبيت معلومات مقدم الشكوى بشكل اصولي والحفاظ على هذه المعلومات بسرية تامة ، يتيح التطبيق الشكوى اختيار نوع الشكوى وضمن اي قطاع خدمي مثلا في (البلدية ، المجاري، التعليم الصحة ، البيئة.....والخ) كما يمكن من خلال التطبيق تحديد مكان المخالفة او الشكوى معززا الطلب بالصوت والصورة او الكتابة، اي يمكن التقاط صورة لموقع المخالفة او المقترح او تقديم شكوى ما ، كما يمكن تسجيل صوت في حال يحتاج توضيح او عدم امكانية الكتابة وكذلك الموقع الجغرافي للمكان[13].

توضيح عن التطبيق:

نوضح بالصور عن تطبيق كربلاء الذكي وكما أسلفنا انه وبعد تنزيل التطبيق على الهاتف النقال او الحواسيب يبدأ العمل على التطبيق كما سنوضح في المراحل الصورية:

١- شكل التطبيق في (Google Play)

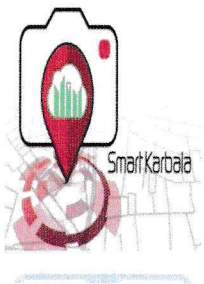

2- التطبيق بعد التحميل

3- شكل التطبيق عند فتحه

[13] https://karbala.gov.iq/news/2000

4-تثبيت رقم الهاتف

5- تثبيت المعلومات

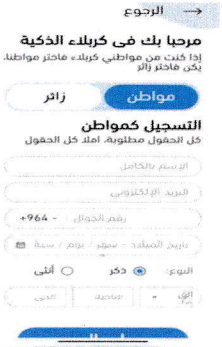

6-يوضح الية ملئ المعلومات

7-تحميل البيانات

8- إتمام التسجيل

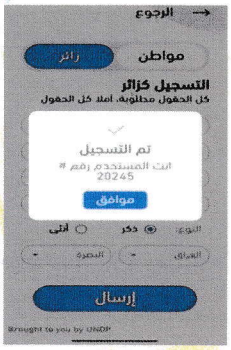

9- السماح للوصول الى موقعك

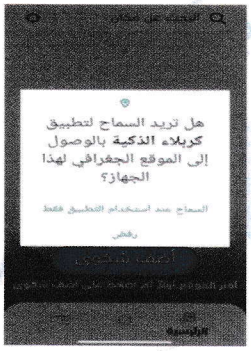

10- اختيار الموقع

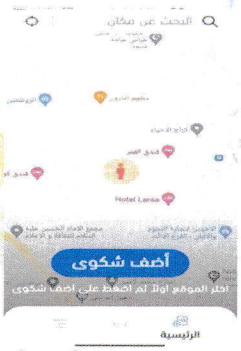

11-اختيار المنطقة

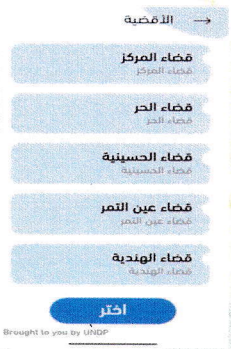

12-نوع الشكوى

13-نوع الشكوى

14- نوع الشكوى

15-توثيق الشكوى

- بعد هذه التوضيحات بالصور عن تطبيق (كربلاء الذكية) يوجد هنالك منصة لاستقبال الشكاوى في قسم التكنلوجيا بديوان المحافظة، حيث بدورها تقوم بتحرير الشكاوى وارسالها الى الجهات المعنية وحسب التخصص،

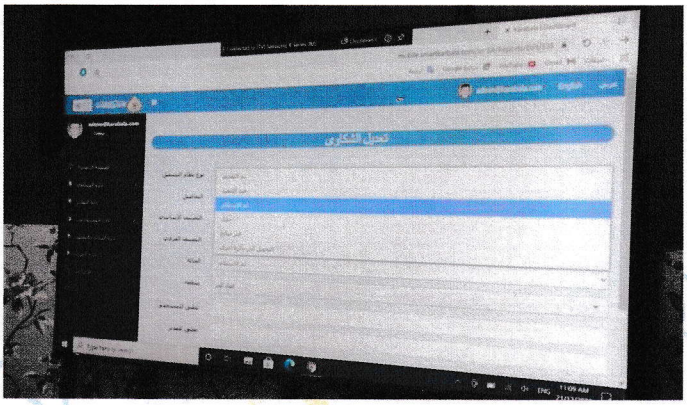

- كما يتيح التطبيق متابعة الشكوى من قبل المواطن لحين الانجاز من قبل الجهة المعنية.
- ويتيح التطبيق ايضا فرصة التنافس على أفضل اداء للدوائر الخدمية والاقسام التابعة لديوان المحافظة وسهولة الوقوف على اهم مفاصل عدم الكفاء في الاداء الخدمي والبيئي في المحافظة.

النتائج:

١- ضعف التخطيط للجهاز الرقابي وادوات الرقابة في قطاع الخدمات والبيئة.
٢- توافر موازنة محلية ضخمة وتخصيصات عالية للقطاعات ومنها الخدمات.
٣- هنالك فجوة كبيرة بين التخصيص المالي وواقع الخدمات وحالة البيئة في البصرة.
٤- تعرضت محافظة البصرة الى الكثير من الازمات البيئية نتاج الحروب.
٥- تذبذب واضح وخلل كبير في تقدير مخاطر التلوث وسوء الخدمات في البصرة.
٦- تخبط في الاداء الحكومي في قطاع الخدمات مع توفر الامكانيات المادية.
٧- وجود صيحات واستعراض سلبي على مواقع التواصل الاجتماعي لشكاوى المواطنين.
٨- ضعف في الادارة مع غياب الرقابة والمتابعة كجهاز مكمل لعملية الادارة.
٩- توفر عنصر الرقابة بكل انواعها في القانون العراقي.
١٠- التشديد على انفاذ الرقابة في الادارة العامة للدولة العراقية حسب التعليمات الوزارية للوزارات العراقية وقرارات الحكومات التنفيذية والتشريعية والمحلية.
١١-توفر رغبة مجتمعية للعمل كرقيب شعبي مساند للإداء الحكومي من جهة ومن جهة اخرى يعمل على انصاف المواطنين والمدافعة عن الحقوق.
١٢-توجد مؤسسات مجتمع مدني تتحمل المسؤولية في دعم الرقابة الشعبية.
١٣-تعاريف ومفاهيم الرقابة بكل انواعها واضحة لدى الجهات العمومية ومعمول بها سابقا وحاليا وتعد نافذة.
١٤-القانون العراقي يدعم تقويم الاداء من خلال الرقابة الشعبية والمجتمعية.
١٥-توفر الادوات التقنية والبرامج التكنلوجيا التي تدعم الرقابة بكل انواعها، والمستخدمة في دول عالمية ودول اقليمية وفي العراق ايضا.
١٦- تجربة الحكومة المحلية في محافظة كربلاء في تقديم تطبيق الكتروني (كربلاء الذكية) تجربة ناجحة.

التوصيات:

١- التأكيد على وزارة التخطيط ومديرياتها بتقديم خطة رقابية صارمة تشمل جميع مؤسسات الدولة.
٢- وضع اولوية لحماية البيئة عند اعداد تنادر المشاريع الاستثمارية للموازنات المحلية في البصرة.
٣- تسخير الموارد المالية للبصرة باتجاه الحد والقضاء على التلوث واظهارها بشكل حضاري متناسب مع واقعها في توفير ٩٠% من الايرادات العامة للموازنات الاتحادية وبقاءها بهذا الواقع الملوث.
٤- إلزام المؤسسات الحكومية قبل المجتمع بالرقابة والمتابعة لإدائها، فهنالك الكثير من المؤسسات التي تعد الملوث الحقيقي لبيئة البصرة او انها اهملت القطاع البيئي في عملها وتخصصها.
٥- تشكيل فرق مجتمعية داعمة للعمل الرقابي من قبل الدوائر الخدمية ودائرة البيئة، تحت مسمى (مراقب بيئي) او مراقب خدمي، يرتبط بشكل مباشر مع هذه المؤسسات، من خريجي اقسام البيئة.
٦- الاستفادة من جهود منظمات المجتمع المدني التي تعمل في الرقابة المجتمعية، وضمها الى الفرق الداعمة للعمل الرقابي مع المؤسسات الحكومية.
٧- اصدار لائحة من قبل الحكومة المحلية الى جميع الدوائر المرتبطة بها توضح وتبين العمل الرقابي واهميته في الاداء الحكومي.
٨- الانتفاع من الحداثة في الحوكمة الرشيدة والتقدم التقني في تقديم الخدمات والعمل الرقابي.
٩- اصدار تطبيق الكتروني رسمي من قبل الحكومة المحلية، يساعد المواطن على تسهيل حصوله على الخدمات العامة ويعمل به بشكل رسمي لتقديم الشكاوى من قبل المواطنين ومراقبة عمل المؤسسات الحكومية، يكون مشابه الى تطبيق كربلاء الذكية، والاستفادة من هذه التجربة في الرقابة.

المصادر

١- تصريح مدير قسم التنظيف في بلدية البصرة ماجد عبد الحميد بتاريخ 27 حزيران 2021، المربد.
٢- تعريف ومعنى الرقابة في معجم المعاني الجامع، المعاني.
٣- https://www.lexico.com/definition/control
٤- الانتوساي، نتائج الاستبيان الثالث حول الرقابة على البيئة،2001.
٥- وزارة البيئة العراقية، http://moen.gov.iq/
٦- انفستوبيديا، https://www.investopedia.com/terms/o/ombudsman.asp
٧- مجلة الفكر، برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين(كابدال) في إطار تفعيل دور المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي-دراسة في التحديات التنظيمية والاجتماعية- الكاتب: برقيقة يوسف. دوش الهادي، تونس، 2016.
٨- الانتوساي، وضع الرقابة والمراجعة البيئية في دول المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الاستبيان الخامس، 2007
٩- تقييم اداء التدقيق وفق توصيات كوسو مخاطر المؤسسات، ثابت حسان ثابت، جامعة نينوى، كلية هندسة الالكترونيات، قسم هندسة الحاسوب والمعلوماتية، الموصل،2018.
١٠-نموذج مقترح لتطوير نظام الرقابة الداخلية على تكاليف التلوث البيئي في الشركة العامة للإسمنت الشمالية، فيحاء عبد الخالق البكوع، بلال أمجد الصائغ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل، تنمية الرافدين العدد 97 مجلد 32 لسنة 2010، ص 157
١١-رؤية الباحث
١٢-https://karbala.gov.iq/news/2000